

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور بالجلفة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



شهادة مشاركة

يشهد السيد عميد الكلية والسيد رئيس الملتقى الوطني، بأن الأستاذ (ق): أسماء حداباوي، جامعة محمد بوضياف - المسيلة.
قد شارك (ت) بمدخله تحت عنوان:

"واقع صيرفة التامين في الجزائر خلال الفترة 2007_2019"

في الملتقى الوطني حول: "تطوير المنتجات المتداولة في السوق المالية كمدخل لتحقيق الشمول المالي في الجزائر
(الواقع والتحديات والآفاق)"، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة بالجلفة

يوم: 22 سبتمبر 2022.

عميد الكلية



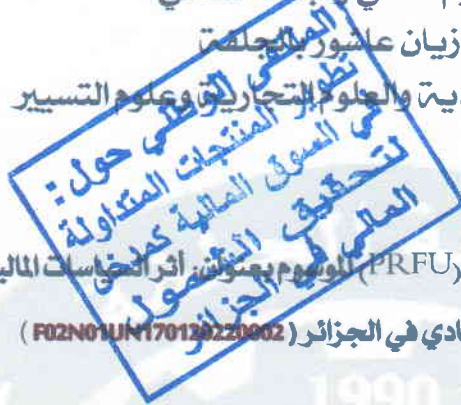
الملتقى الوطني حول:
تطوير المنتجات المتداولة
في السوق المالية كمدخل
لتحقيق الشمول
المالي في الجزائر

أ.د. قشام إسماعيل
أستاذ التعليم العالي
كلية الاقتصاد/جامعة الجلفة-الجزائر

الملتقى الوطني حول: تطوير المنتجات المتداولة في السوق المالية كمدخل لتحقيق الشمول المالي في الجزائر (الواقع-التحديات-الآفاق)، يوم 22 سبتمبر 2022



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيان عاشور بالجلفة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير



بالتعاون مع: فرقة البحث التكويني الجامعي (PRFU) الموهوم بعنوان: اثر الخصائص المالية والنقدية في إدارة السيولة وتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر (F02N01UN170120220002)

1990

البرنامج النهائي للملتقى الوطني حول:

تطوير المنتجات المتداولة في السوق المالية كمدخل لتحقيق الشمول المالي في الجزائر (الواقع-التحديات-الآفاق)

يوم 22 سبتمبر 2022

09.00

الجلسة الافتتاحية

الجلسة الافتتاحية: 09.00 – 09.30

الرابط الإلكتروني للجلسة الافتتاحية:

تلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم

النشيد الوطني

كلمة الأستاذ الدكتور: عيلا م الحاج مدير جامعة الجلفة

كلمة الأستاذ الدكتور: حميدة المختار عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

كلمة الأستاذ الدكتور: قشام إسماعيل رئيس الملتقى

الملتقى الوطني حول: تطوير المنتجات المتداولة في السوق المالية كمدخل لتحقيق الشمول المالي في الجزائر (الواقع-التحديات-الآفاق)، يوم 22 سبتمبر 2022

الجلسة العلمية الأولى		
رئيس الجلسة: د. سلماني عادل		المقرر: د. شقراني محمد
توقيت الجلسة: 10.30-09.30		مدة المداخلة من 05 إلى 07 دقائق
عنوان المداخلة	المتدخل	الجامعة
دور الشمول المالي في النمو الاقتصادي وسبل تعزيزه في الدول العربية	بن عمار منال آيت مختار عمر	جامعة الشلف
دور الشمول المالي في دفع النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: قراءة تحليلية لبيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2021	عائشة بن عطالله	جامعة الأغواط
تحديات الشمول المالي في الدول العربية- دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي لبعض الدول العربية والجزائر-	علوان سامية فخاري فاروق	جامعة قلمة جامعة الجزائر 03
واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر	حبيطة علي قويدري فاطمة	جامعة الجلفة
تطوير خدمات التأمين لتحقيق الشمول المالي " التأمين التكافلي أنموذجاً"	عمرو كال ثامري بلقاسم	جامعة بالمسيلة جامعة الجلفة
العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر	زكري بوعزة الأمين	جامعة تلمسان
دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي بالجزائر: واقع وتحديات	نجوى جديوي	جامعة تبسة
واقع الشمول المالي في الجزائر -دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب-	قربني ربيعة لطرش مباركة أمة الله	جامعة الجلفة
دور الشمول المالي في تحسين الخدمات المالية ورفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية	شاوش اخوان سهام موفق سهام أحمد ضيف	جامعة بسكرة المركز الجامعي البيض جامعة الجلفة
واقع صيرفة التأمين في الجزائر خلال الفترة 2007-2019	أسماء حدياوي	جامعة المسيلة
واقع وجهود الدول العربية في تحقيق الشمول المالي -مع الإشارة إلى واقع الجزائر	سعودي سارة	جامعة تبسة
الابتكار والتطوير في المنتجات المالية الإسلامية ودوره في تعظيم الحصة السوقية	نوازي خيرة جعفر حليلة	جامعة الجلفة
تعزيز الشمول المالي كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.	شبيكة العياشي راخ سفيان	جامعة الجلفة
دور تقنية سلسلة الكتل بالأسواق المالية في تحقيق الشمول المالي	عائدة حواسي	جامعة سكيكدة
دور الشمول المالي في التنمية الاقتصادية والتجارية في الجزائر	خمخام عطية	جامعة الجلفة
مناقشة عامة		

الملتقى الوطني حول: تطوير المنتجات المتداولة في السوق المالية كمدخل لتحقيق الشمول المالي في الجزائر (الواقع-التحديات-الآفاق)، يوم 22 سبتمبر 2022

الجلسة العلمية الثانية:		
المقرر: د. قصري محمد عادل		رئيس الجلسة: د. معمر قطوم
مدة المداخلة من 05 إلى 07 دقائق		توقيت الجلسة: 12.00-10.45
جامعة بومرداس	جناد سارة	الشمول المالي كوسيلة لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية
جامعة ورقلة	هشام شلغام	انعكاسات تطبيق الشمول المالي على التنمية الاقتصادية
جامعة الجلفة	قصري محمد عادل	
جامعة الجلفة	بشيرين جوال	
المدرسة العليا للمحاسبة والمالية قسنطينة	العابد ريمة	دور الابتكارات المالية في تحقيق الشمول المالي -إشارة إلى فترة وباء كوفيد
جامعة الجلفة	راخ سفيان قصري سعد سلماني عادل	الشمول المالي وأثره في تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي
جامعة المديّة	محمد بن عيشوش عبد الله حمو	واقع الشمول المالي في الجزائر وآليات تعزيزه -دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية-
جامعة الجلفة	حاشي فائزة أم الخير لباز الأمين	تجارب دولية في تحقيق الشمول المالي البحرين-الصين-كينيا
جامعة الجلفة	بلواضح عبد العزيز مزلف سعد	الشمول المالي ودوره في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر
جامعة بشار	بن ستالة ياسين لكحل عمر	الشمول المالي وتحدياته ودوره في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية
جامعة الجلفة	شقراني محمد	الشمول المالي ودوره في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر
جامعة البليدة	حيرش سليم	
جامعة الجلفة	عمراني طلال	
المركز الجامعي أفلو	رشيد قنون	دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي تجربة المملكة الهاشمية الأردنية
جامعة الجلفة	أ.د. قشام إسماعيل د. بوزيدي قطوم	أهمية الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي في دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)
جامعة الشلف	ميسي صبرينة سعداوي محمد	دراسة قياسية حول أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020
جامعة الجلفة	كبير مولود	الشمول المالي وأثره على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) خلال الفترة: "1990 - 2019".
جامعة سعيدة	طلحة بوخاتم	
جامعة ورقلة	عائشة بخالد	سبل تفعيل الأسواق المالية كآلية لتحقيق الشمول المالي
جامعة الجلفة	شيلق رايح	الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

الملتقى الوطني حول: تطوير المنتجات المتداولة في السوق
المالية كمدخل لتحقيق الشمول المالي في الجزائر (الواقع-
التحديات-الآفاق)، يوم 22 سبتمبر 2022

بوعكاز عامر		
المركز الجامعي تيبازة	محمد أمين زاويخ راجح الشريف	دور التأمين التكافلي في تعزيز الشمول المالي في بلدان العلم والإسلام
جامعة تسمسيلت جامعة غرداية	غشي العيد فيطس مصطفى عنيدش عبدالله	واقع وآفاق الشمول المالي في دول المغرب العربي
المركز الجامعي بالببيض جامعة الجلفة جامعة تلمسان	سهام موفق ضيف احمد بن عزة هشام	تطبيقات التكنولوجيا الناشئة في شركات التأمين لتعزيز الشمول المالي الرقمي -دراسة تجارب بلدان-
جامعة الجلفة جامعة ورقلة جامعة الجلفة	بن سعدة عبد الحليم بوشنه عبد الصمد العيش أحمد	دراسة قياسية لأثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر
جامعة الجلفة	عيجولي خالد	الوسطاء الماليون في بورصة الجزائر ودورهم في تعزيز التوجه نحو تحقيق الشمول المالي
جامعة الأغواط	عياش قويدر مسعودي عبد الباسط عبد الصمد	لتحوط بمنتجات الهندسة المالية كمدخل لإدارة مخاطر النظام المصرفي الجزائري
جامعة البليدة 02	الأحسن مفيدة بيشاري كريم	دور الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية
مناقشة عامة		

قراءة توصيات الملتقى
كلمة ختامية
كلمة ختامية والاعلان عن اختتام الملتقى/ عميد الكلية

الملتقى الوطني حول: تطوير المنتجات المتداولة في السوق
المالية كمدخل لتحقيق الشمول المالي في الجزائر (الواقع-
التحديات-الآفاق)، يوم السبت 2022

تعليمات
الملتقى الوطني حول:
تطوير المنتجات المتداولة في
السوق المالية كمدخل
للتحقيق الشمول المالي في
الجزائر

من أجل السير الحسن لأشغال الملتقى يجب على المشاركين اتباع الخطوات الآتية:

- ✓ الدخول بالأسماء الحقيقية لكل باحث مدرج في برنامج الملتقى
- ✓ استعمال المتصفح جوجل كروم أثناء التحاضر؛
- ✓ استعمال السماعات للإستماع الجيد وتفادي الصدى؛
- ✓ ضرورة التأكد من جاهزية الميكروفون قبل بداية الملتقى؛
- ✓ غلق الميكروفون والكاميرا أثناء الاجتماع، واستعمال قفل طلب الكلمة؛
- ✓ وجوب ضمان التدفق الأنترنت الجيد لضمان أو المتوسط لضمان جودة التدخل أثناء التحاضر.



واقع صيرفة التأمين في الجزائر خلال الفترة 2007-2019

The Reality Of The Bancassurance In Algeria During The Period 2007-2019

أسماء حدباوي

¹ جامعة محمد بوضياف - المسيلة، asma.hadbaoui@univ-msila.dz

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لإبراز واقع صيرفة التأمين في الجزائر في ظل الإصلاحات التي شهدتها كل من قطاع التأمين والقطاع البنكي، وتوصلنا من خلال هذه الدراسة أنه رغم أن الجهات الوصية رخصت لشركات التأمين بتوزيع منتجاتها عبر البنوك منذ سنة 2006 إلا أن البداية الفعلية لصيرفة التأمين كانت سنة 2011، كما أن حصة صيرفة التأمين في إجمالي رقم أعمال التأمين لا تزال ضعيفة فهي لم تتجاوز 3.9 % ويرجع هذا بشكل أساسي الى طبيعة منتجات التأمين الموزعة عبر البنوك والمتمثلة في تأمينات الأشخاص والتي تعتبر اختيارية وتعرف بضعف الطلب عليها في الجزائر نتيجة ضعف ثقافة التأمين.

الكلمات المفتاحية: صيرفة التأمين، البنوك، شركات التأمين، توزيع منتجات التأمين.

تصنيف JEL: G21، G22، L11

Abstract:

This study aims to highlight the reality of bancassurance in Algeria in light of the reforms witnessed by both the insurance sector and the banking sector, We concluded through this study that although the wills authorized the insurance companies to distribute their products through banks since 2006, the actual start of the insurance exchange was in 2011, Also, the share of the bancassurance in the total insurance business number is still weak, as we have not exceeded 3.9%, and this is mainly due to the nature of insurance products distributed through banks represented in life insurance, which is optional and is known for weak demand in Algeria as a result of the weak insurance culture.

Key Words : Bancassurance, Banks, Insurance Companies, Distribution Insurance Products.

JEL Classification: G21، G22، L11

في خضم التحرير المالي الذي يشهده العالم وجدت معظم دول العالم نفسها أمام ضرورة الاندماج في النظام المالي العالمي، حيث قامت هذه الأخيرة بعملية تأهيل القطاع المصرفي والمالي للتكيف والمتغيرات المصرفية والمالية الدولية من خلال جملة من الإصلاحات.

ففي الجزائر كان قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 منعطفًا أساسيًا لسلسلة الإصلاحات المصرفية حيث ساهم في فتح المجال أمام البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية لكنه كان يمنع على البنوك ممارسة أي نشاط خارج النشاط البنكي، وفي سنة 2003 تم صدور الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض حيث عرّف هذا القانون العمليات التي يُسمح للبنوك بممارستها كبعض العمليات المالية الملحقّة والمكملة للنشاط البنكي وبذلك سمح للبنوك بتوزيع منتجات التأمين.

أما فيما يخص قطاع التأمين فقد صدر الأمر 07/95 في 25 جانفي 1995 والذي نص على تحرير القطاع التأميني وفتحه أمام المنافسة من خلال السماح بإنشاء المؤسسات الخاصة الوطنية والأجنبية، وقد تُمّم وعُدِلَ هذا الأمر بالقانون 04/06 الصادر في 20 فيفري 2006 والذي جاء بإجراءات تحفيزية لرفع الأداء وتحسين تنافسية القطاع حيث سمح بعملية توزيع منتجات التأمين عبر البنوك، هذا ما ساهم في ظهور صيرفة التأمين في الجزائر.

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

◀ ما هو واقع صيرفة التأمين في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية وضعنا الفرضيات التالية:

✓ تعتبر صيرفة التأمين وسيلة لخلق تيار إيرادات جديد للبنوك من جهة، وقناة توزيع منتجات التأمين بتكلفة أقل بالنسبة لشركات التأمين.

✓ يتميز الإطار القانوني المنظم لعملية صيرفة التأمين في الجزائر بالغموض وعدم الوضوح.

يجب أن تحتوي مقدمة البحث على تمهيد مناسب للموضوع، ثم طرح لإشكالية البحث ووضع الفرضيات المناسبة، بالإضافة إلى تحديد أهداف البحث ومنهجيته

2. الإطار النظري لصيرفة التأمين:

1.2. تعريف صيرفة التأمين: إن مصطلح صيرفة التأمين Bancassurance كلمة مستحدثة مركبة من كلمتين

"Banc" وتعني بنك و"Assurance" والتي تعني التأمين، وصيرفة التأمين عبارة عن إستراتيجية للمصرف

تقضي ببيع منتجات التأمين عبر شبكة فروع. (المجلس الوطني للتأمينات، 2022)

تعددت تعاريف صيرفة التأمين بتعدد نماذجها الإستراتيجية وبتعدد وجهات نظر الاقتصاديين لها:

- صيرفة التأمين هي بيع المنتجات التأمينية من خلال فروع البنوك، ويقصد بها توفير منتجات التأمين وخدمات البنوك من خلال قناة توزيع مشتركة تجمع بين عملاء المصارف وعملاء شركات التأمين، (الجديد في أعمال المصارف، 2002، صفحة 455) حيث أن البنك هنا يقوم فقط بتسويق وتوزيع المنتجات التأمينية وبيعها ولا ينتجها.

- عرفها Bernard De Gryse بأنها عبارة عن نشاط تأميني يتمثل في تقديم خدمات تأمينية لعملاء البنك من طرف شركة تأمين تابعة للبنك، ويعتمد هذا النموذج على التكامل بين البنك وشركة التأمين التابعة له. (Bernard ، 2005 ، صفحة 01)

وكتعريف شامل يمكن القول بأن صيرفة التأمين هي توزيع المنتجات التأمينية عبر قنوات - مستحدثة - لدى البنوك في شكل متوازي مع الخدمات المصرفية مما يسمح بخلق نوع متكامل من الخدمات المالية، وذلك بالاعتماد على استراتيجيات مختلفة انطلاقاً من اتفاقيات التوزيع البسيطة وصولاً إلى التكامل.

2.2. النماذج الاستراتيجية لصيرفة التأمين

تعرف عملية صيرفة التأمين صعوبة في تحديد مفاهيمه وحتى استراتيجيات تنفيذه، لكن أغلب الاقتصاديين يتفقون على وجود ثلاث نماذج إستراتيجية للدخول إلى نشاط التأمين المصرفي، والتي سوف نستعرضها فيما يلي:

✓ اتفاقيات التوزيع (Pure Distributor)

هي عبارة عن استراتيجية تهدف إلى الرفع من مردودية شبكة توزيع المنتجات المالية لأحد الطرفين من خلال شبكة التوزيع التابعة للطرف الآخر. (فريد، 1995، p. 06)، تقوم البنوك في هذا النموذج بتوزيع منتجات التأمين لعدد من شركات التأمين فهي تلعب دور وسيط بين العملاء وشركات التأمين وهي مجرد وكيل يقوم ببيع منتجات التأمين مقابل عمولة، ويتميز هذا النموذج بسرعة الانطلاق في تطبيق التأمين المصرفي لأن البنك في هذه الحالة لا يقوم بالاستثمار بل يعمل على استغلال شبكته المكونة سابقاً وموارده البشرية لتوزيع المنتجات التأمينية.

في هذا النموذج أيضاً تملك البنوك ميزة تنافسية تسمح لها بتوزيع عدد كبير من منتجات التأمين مقارنة بشركات التأمين فهي تحظى بدرجة كبيرة من الثقة من طرف عملائها، إضافة إلى حيازتها على شبكة توزيع واسعة، إلى جانب المعلومات المتعلقة بزبائنها، والتي تعد بمثابة المادة الأولية لاتخاذ القرارات الرشيدة، وباستغلال هذه الميزة التنافسية تهدف البنوك إلى تطوير عملية بيع وثائق التأمين مقابل عمولة، وليس في إنتاج منتجات التأمين. (طارق ، 2015 ، صفحة 94)

✓ التحالفات الاستراتيجية (Strategic Alliance)

ويقوم البنك في هذا النموذج لصيرفة التأمين ببيع منتجات تأمينية لشركة تأمين معينة ويختار البنك الشركة المناسبة من خلال المنافسة بينهم، كما تتمكن شركة التأمين من توسيع قاعدة العملاء بأقل تكلفة. يسمح هذا النموذج للبنك باختيار الشركة الأفضل من حيث نوعية منتجاتها وسمعتها، كما يسمح لشركة التأمين بالوصول إلى عملاء البنك دون الحاجة لاستثمار مالي كبير، ومن عيوب هذه الاستراتيجية هو استمرار انخفاض مستويات التكامل بين المصرف وشركة التأمين، واستمرار عمل الشركات ككيان منفصل. (Mark ، 2008 ، صفحة 409)

✓ إنشاء مشاريع مشتركة (Joint Venture)

يمكن أن يؤدي الاتفاق بين بنك وشركة التأمين إلى بعث شركة تابعة في مجال التأمين برأس مال مشترك (إنشاء شركة بملكية مشتركة)، حيث يكون للبنك وشركة التأمين ملكية مشتركة للمنتجات والعملاء مما يمكنهما من تبادل بيانات العملاء عن طريق دمج قواعد البيانات، في بعض الحالات ينحصر دور شركات التأمين في توجيه الشركة التابعة التي ستشتغل فيما بعد بدون دعم وتكون مملوكة بالكامل للبنك، وهذه الاستراتيجية يمكن أن تعرف تطورا ملحوظا على المدى الطويل لأنها وسيلة جيدة لتدويل البنوك وشركات التأمين عن طريق بعث شركات في البلدان الأجنبية. (فريد (1995, p. 06 ,

✓ التكامل الكلي (Complete Integration)

يعتبر هذا النموذج الأكثر انتشارا واستخداما في صيرفة التأمين، حيث يقوم البنك:

- إما بإنشاء شركة تابعة مختصة في بيع منتجات التأمين عبر الشبائيك البنكية، رغبة منه في السيطرة بشكل كامل على النشاط الجديد؛
- وإما عن طريق إنشاء شركة مصرفية من قبل شركة التأمين والذي لا يزال غير مألوف، وذلك لوجود حواجز كبيرة وجد معقدة للدخول إلى النشاط المصرفي إذا ما قورنت بحواجز الدخول إلى النشاط التأميني؛

إن الحد الأدنى المطلوب في السوق المصرفي أعلى بكثير من ذلك المطلوب في سوق التأمينات؛ فاستراتيجيات النمو الداخلي تسمح للبنك بالحصول على تعويضات متمثلة في عمولات وأرباح لا تسمح بتسريحها إلى كيانات اقتصادية أخرى، لذلك فإنها تتطلب استثمارات كبيرة في تكوين الأصول وفي تكوين الأفراد بهدف اكتساب الخبرة اللازمة لإجراء العمليات بالشكل الصحيح، ما لم تكن قد وزعت بالفعل منتجات مماثلة من خلال اتفاقية توزيع مع شركة التأمين؛ ولعل الميزة الرئيسية لهذا الشكل من أشكال صيرفة التأمين هو أن البنك سوف يقوم بتنويع منتجاته عبر تطوير شراكته مع الشركة التابعة للاستجابة لتوقعات واحتياجات العملاء، وبالتالي توفير منتج مصمم وفق معايير الطلب ويمكن تعريفه على أنه إستراتيجية تمايز تهدف إلى انتعاش السوق، وينتشر هذا النوع من المقاربة بكثرة في أوروبا عموما وفي فرنسا على وجه الخصوص. (سفيان نقماري، 2012، صفحة 12)

3. واقع صيرفة التأمين في الجزائر:

1.3. الإطار القانوني لصيرفة التأمين في الجزائر

✓ تنظم عملية توزيع منتجات التأمين جملة من القوانين المتعلقة بالتأمين، ففي الجزائر قبل صدور القانون 04/06 المعدل والمتمم للأمر 07/95 كانت قنوات توزيع منتجات التأمين تقتصر على القنوات المباشرة للشركة والوسطاء فقط، فحسب المادة 252 من الأمر 07/95 والتي حصرت الوسطاء المسموح لهم بتوزيع

منتجات التأمين في الوكلاء العامين والسماصرة، أما البنوك فلم يكن مسموحا لها بتوزيع منتجات التأمين.
(المادة 252، الأمر 07/95، 1995)

✓ وفي سنة 2006 وبعد صدور القانون 04/06 المعدل والمتمم للأمر 07/95 والذي أعطى الضوء الأخضر لشركات التأمين بتوزيع منتجاتها عبر شبابيك البنوك والمؤسسات المالية أصبحت قنوات توزيع منتجات التأمين 4 قنوات (القنوات المباشرة، الوكلاء العامون، السماصرة، صيرفة التأمين) ثم تلاه صدور المرسوم التنفيذي رقم 07-153 المؤرخ في 22 ماي 2007 والذي نصت مواده على شروط وكيفية توزيع منتجات التأمين عبر البنوك والمؤسسات المالية كما نصت المادة 4 من هذا المرسوم على أن البنوك والمؤسسات المالية تعتبر وكلاء تأمين وتخضع لنفس شروط الرقابة على وسطاء التأمين.

✓ المرسوم التنفيذي 95-340 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 يحدد شروط منح وسطاء التأمين الاعتماد والأهلية المهنية وسحبه منهم ومكافأته ومراقبتهم، حيث وضع هذا المرسوم شروط حصول الوسطاء على الاعتماد والحالات التي يتمك فيها سحب الاعتماد، وطرق حساب عمولة الوكيل العام والسمسار.

✓ القرار الوزاري المؤرخ في 06 أوت 2007: حدد هذا القرار منتجات التأمين المسموح بتوزيعها عبر البنوك والمؤسسات المالية حيث يسمح للبنوك توزيع المنتجات التالية: فروع تأمين الأشخاص: حوادث، مرض، إعانة، حياة-وفاة، رسملة؛ تأمين القروض؛ تأمين الأخطار البسيطة؛ تأمين الأخطار البسيطة للسكن. (المادة 2، القرار المؤرخ في 06 أوت 2007)، أما العمولة فقد ذكر في المادة 3 من القرار أنه: "تستفيد البنوك والمؤسسات المالية وما شابهها في إطار توزيع المنتجات المذكورة في المادة 2، من مكافأة تدفع في شكل عمولة توزيع تحسب بنسبة مئوية على أساس القسط المحصل الصافي من الحقوق والرسوم، أما المادة 4 فقد حددت النسب القصوى لعمولة التأمين بالنسبة لتأمينات الأشخاص (فيما يخص فرع الرسملة: 40% من القسط الأول و10% من الأقساط السنوية الموالية وهذا أثناء المدة الكاملة للعقد؛ فيما يخص فروق تأمين الأشخاص الأخرى 15%).

2.3 تطور حصة صيرفة التأمين من حجم الأقساط المحصلة وقنوات توزيع منتجات التأمين:

سنحاول في مايلي التطرق لتطور رقم أعمال صيرفة التأمين خلال فترة الدراسة بالإضافة إلى حصص قنوات توزيع منتجات التأمين في السوق الجزائرية ومقارنتها بصيرفة التأمين كقناة حديثة لتوزيع المنتجات.

الجدول رقم (01): توزيع منتجات التأمين وحصة صيرفة التأمين منها خلال الفترة 2007-2017

الوحدة: مليار دينار جزائري

المجموع	صيرفة التأمين	السماصرة	الوكلاء	القنوات المباشرة
---------	---------------	----------	---------	------------------

	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	
2007	41.9	78%	9.03	17%	2.8	5%	-	-	53.8
2008	52.4	77%	12.14	18%	3.32	5%	-	-	67.8
2009	56.6	73%	15.97	21%	4.7	6%	-	-	77.3
2010	51.6	63.1%	26	32%	4.1	5%	-	-	81.7
2011	62.6	71%	19.1	22.1%	4.9	5.7%	1.07	1.2%	86.6
2012	70.1	70.4%	23.6	23.7%	4.7	4.7%	1.2	1.2%	99.6
2013	80.5	70.7%	26.5	23.2%	5.3	4.7%	1.6	1.4%	113.9
2014	87.7	69.9%	28.3	22.6%	7.6	6%	1.9	1.5%	125.5
2015	88.1	68.9%	29.4	23%	8.2	6.4%	2.2	1.7%	127.9
2016	89.3	68.9%	29.4	22.7%	8.2	6.4%	2.6	2%	129.6
2017	89	66%	31	23.3%	8.7	6.5%	4.9	3.6%	133.6
2018	91	66.2%	32.4	23.5%	9.4	6.8%	4.8	3.5%	137.6
2019	94.6	65.5%	33.4	23.2%	10.6	7.4 %	5.6	3.9%	144.2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Ministère des Finances, Direction Générale du Trésor, Direction Des Assurances, les rapports d'activités des assurances en Algérie 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019.

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن قنوات توزيع منتجات التأمين في الجزائر تنقسم إلى 4 قنوات رئيسية هي القنوات المباشرة التابعة لشركات التأمين بصفة مباشرة من وكالات ومكاتب مباشرة، والوكلاء والسماصرة وبعد صدور القانون 06/04 الذي سمح للبنوك بتوزيع منتجات التأمين ظهرت صيرفة التأمين كقناة جديدة لتوزيع منتجات التأمين لكن نلاحظ أنها لم تأخذ مكانها في السوق حتى سنة 2011.

كما أن القنوات المباشرة تسيطر على الحصة الأكبر من حجم الأقساط المحصلة في السوق الجزائرية خلال فترة الدراسة لكنها سجلت تراجعاً حيث كانت حصتها 78% سنة 2007 لتتخفص إلى 65.5% سنة 2019، أما قناة الوكلاء فقد سجلت حصة 23.2% خلال سنة 2019 يليه السماصرة بحصة 7.4% في نفس السنة، أما بالنسبة لصيرفة التأمين رغم أن حصتها لا تزال ضعيف إلا أنها حققت تطوراً خلال الفترة 2011-2017 حيث سجلت حصة 3.9% سنة 2017 رغم أنها سجلت رقم أعمال بداية من سنة 2011 فقط.

نلاحظ أن صيرفة التأمين أخذت مكانا من حجم الاقساط المحصلة في السوق الجزائرية بداية من 2011 بحجم اقساط قدر بـ 1.07 مليار دينار جزائري لتحقيق بعدها تطورا مستمر فقد وصل حجم الأقساط المحصلة عبر صيرفة التأمين 5.6 مليار دينار.

3.3 تطور صيرفة التأمين حسب البنوك وشركات التأمين

أ- حسب البنوك: تعتبر البنوك هي الطرف الفاعل في عملية صيرفة التأمين لذلك سنحاول عرض حصة كل بنك من أقساط التأمين المحصلة عبر شبائيك البنوك في الجزائر خلال الفترة 2011-2017.

الجدول رقم (02): تطور رقم أعمال صيرفة التأمين حسب البنوك في الجزائر خلال الفترة 2011-2017

الوحدة: مليون دينار جزائري

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011		
2119.5	1527.8	1355	1212.55	963.7	724.16	486.43	المبلغ	CNEP Banque
%44.5	%58	%61.4	%63	%58.4	%56	%45.1	الحصة	
1355	314	172.97	251.06	170	62.61	53.21	المبلغ	CPA
%28.5	%12	%7.8	%13	%10.3	%5	%5	الحصة	
403.7	-	-	0.009	0.0055	0.001	0.14	المبلغ	BNA
%8.5	-	-	%0	%0	%0	%0	الحصة	
345.7	193.8	145.87	112.55	81.6	74.58	54.04	المبلغ	BNP Paribas El Djazaïr
%7.3	%7.3	%6.6	%5.8	%5	%6	%5	الحصة	
302.8	482.5	497.49	326.38	290.13	151.33	121.77	المبلغ	BADR
%6.4	%18.3	%23	%17	%17.6	%12	%11.3	الحصة	
-	-	0.006	11.04	126.2	273.36	360.66	المبلغ	Cétélem Algérie
-	-	%0	%0.6	%7.7	%21	%33.5	الحصة	
129.8	65.6	29.54	12.52	4.14	0.49	-	المبلغ	Société Générale
%2.7	%2.4	%1	%0.6	%0.3	%0	-	الحصة	
70.05	54.5	4.5	-	-	-	-	المبلغ	AGB
%1.5	%2	%0.2	-	-	-	-	الحصة	
29.5	-	-	-	-	-	-	المبلغ	ABC Bank
%0.6	-	-	-	-	-	-	الحصة	
-	-	-	0.18	12.2	0.10	2.05	المبلغ	BDL
-	-	-	%0	%0.7	%0	%0.1	الحصة	
-	-	0.71	0.53	1	0.64	0.006	المبلغ	BEA
-	-	%0	%0	0%	%0	%0	الحصة	
-	-	-	-	0.145	-	-	المبلغ	TRUST Bank

-	-	-	-	0%	-	-	الحصة	
---	---	---	---	----	---	---	-------	--

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات مديرية التأمين، وزارة المالية 2011-2017

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن عدد البنوك والمؤسسات المالية التي سجلت نشاطا خلال فترة الدراسة هي 12 بنكا لكن بالنسبة لترست بنك فقد سجل رقم أعمال قدر ب 145 ألف دج في سنة 2013 فقط، وخلال الفترة 2011-2015 كانت البنوك العمومية الثلاث (CNEP, CPA, BADR) تسيطر على الحصة الأكبر من رقم أعمال صيرفة التأمين لكن تراجعت حصة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لصالح القرض الشعبي الجزائري وبنك بي ان بي بربا الجزائر، وظل صندوق التوفير والاحتياط -بنك- يسيطر على الحصة الأكبر فقد سجل رقم أعمال 2.1 مليار دينار جزائري سنة 2017.

كما نلاحظ أن صندوق التوفير والاحتياط يسيطر على الحصة الأكبر خلال فترة الدراسة والتي تمثل أكثر من نصف الحصة السوقية فقد سجل 44.5% من إجمالي رقم أعمال صيرفة التأمين لسنة 2017 وذلك رغم أنه يملك اتفاقية واحدة فقط مع شركة كارديف الجزائر مع العلم بأنه يملك شبكة بنكية قدرت ب 217 وكالة سنة 2011، كما نلاحظ أن بنك سيتي لام الجزائر سجل حصة معتبرة خلال سنتي 2011 و2013 قدرت ب 33.5% و21% على التوالي لكن تراجعت حصته إلى 7.7% في سنة 2014 ولم يسجل بعدها البنك أي نشاط، وفي المقابل سجل البنك الوطني الجزائري حصة سوقية 8.5% في سنة 2017 بعد عقده اتفاقية مع الشركة الجزائرية الخليجية للتأمين على الأشخاص SAPS وهي الاتفاقية الوحيدة التي حققت حصة سوقية جيدة بالنسبة للبنك الوطني الجزائري رغم أنه عقد خمس اتفاقيات قبلها.

ب- حسب شركات التأمين

تمثل شركات التأمين الطرف الثاني في عملية صيرفة التأمين فهي المصدر الأساسي لمنتج التأمين لذلك وجب التطرق لحصة كل شركة من شركات التأمين في الجزائر في الأقسام الموزعة عبر قناة صيرفة التأمين.

الجدول رقم (03): صيرفة التأمين حسب شركات التأمين في الجزائر خلال الفترة 2011-2017

الوحدة: مليون دينار جزائري

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011		
2441	1710	1487	1331	1171	1072	901	المبلغ	Cardif El Djaïr
%51.3	%64.8	%68	%69	%71	%83	%84	الحصة	
1378	310	169	246	166	62	22	المبلغ	CAARAMA
%29	%12	%8	%13	%10	%5	%2	الحصة	
275	467	489	320	285	151	124	المبلغ	SAA
%6	%17.7	%22	%17	%18	%12	%11	الحصة	
162	95	27	13	5	1	0	المبلغ	AXA VIE

الحصصة	%0	%0	%0	%1	%1	%3.6	%3.4
المبلغ	0	0	0	5	22	37	62
AXA DOMMAGE	الحصصة	%0	%0	%0	%1	%1.3	%1.3
المبلغ	0	0	18	6	9	15	28
SAPS	الحصصة	%0	%1	%0	%0	%0.6	%1
المبلغ	-	-	-	-	-	-	404
AGLIC	الحصصة	-	-	-	-	-	%8
المبلغ	32	1	4	6	4	4	7
CAAR	الحصصة	%3	%0	%0	%0	%0	%0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Ministère des Finances, Direction Générale du Trésor, Direction Des Assurances, les rapports d'activités des assurances en Algérie 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017.

يوضح الجدول رقم (03) أن عدد شركات التأمين التي تعتمد على صيرفة التأمين كقناة لتوزيع منتجاتها هي 8 شركات خلال فترة الدراسة، ونلاحظ أن شركة كارديف الجزائر المتخصصة في تأمينات الأشخاص تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لحجم الأقساط الموزعة عبر قناة صيرفة التأمين حيث بلغ حجم أقساطها 2.441 مليار دينار جزائري سنة 2017، أما المرتبة الثانية فقد كانت لشركة كرامة بحجم أقساط قدر بـ 1.378 مليار دينار جزائري تليها الشركة الوطنية للتأمين بحجم أقساط قدر بـ 275 مليون دينار جزائري والذي تراجع إلى النصف مقارنة بسنة 2016، كما نلاحظ أن شركة AGLIC سجلت سنة 2017 رقم أعمال معتبر من نشاط صيرفة التأمين قدر بـ 404 مليون دينار جزائري رغم أنها بدأت نشاطها سنة 2015.

تسيطر شركة كارديف الجزائر على الحصصة الأكبر خلال فترة الدراسة حيث بلغت حصتها 84% في سنة 2011 لكن رغم تطور رقم أعمالها المستمر إلا أن حصتها تراجعت إلى 51.3% في سنة 2017 وذلك راجع إلى تطور حصص باقي الشركات الناشطة في خاصة شركتي كرامة والشركة الجزائرية الخليجية للتأمين على الأشخاص التي بلغت على التوالي 26% و8%، نلاحظ أن الشركات التي تسيطر على سوق صيرفة التأمين هي المتخصصة التأمين على الأشخاص.

ثالثا: حسب فروع التأمين

تتم عملية توزيع منتجات التأمين عبر البنوك بناءً على الاتفاق بين البنك وشركة التأمين ويتم تحديد طبيعة المنتجات المسموح بتوزيعها من طرف الجهات الوصية على القطاع، سنحاول فيما يلي عرض أهم المنتجات التي تقوم البنوك الجزائرية بتوزيعها.

الجدول رقم(04): تطور رقم أعمال صيرفة التأمين حسب الفروع في الجزائر خلال الفترة 2011-2017

الوحدة: مليون دينار جزائري

تأمين الأشخاص	تأمين الأخطار الفلاحية	تأمين الكوارث الطبيعية	تأمين الأخطار للمتعددة للسكن	تأمين القرض	تأمين الأخطار المتعددة للمهنيين		
المبلغ	955.2	119.63	1.59	1.93	0	-	2011
الحصة	%88.6	%11.06	%0.14	%0.17	%0	-	
المبلغ	1135.1	149.14	1.5	1.55	0	-	2012
الحصة	%88.2	%11.6	%0.1	%0.1	%0	-	
المبلغ	1360.34	282.95	1.39	4.36	0	-	2013
الحصة	%82.5	%17.2	%0.08	%0.22	%0	-	
المبلغ	1595.92	318.81	1.88	9.82	0	-	2014
الحصة	%82.2	%16.6	%0.1	%0.5	%0	-	
المبلغ	1691.28	487.35	2.14	25.32	0	-	2015
الحصة	%76.65	%22.1	%0.1	%1.15	%0	-	
المبلغ	2129.5	467	4.2	37.5	-	-	2016
الحصة	%80.7	%17.7	%0.2	%1.4	-	-	
المبلغ	4295	274	8	58.3	116.7	4	2017
الحصة	%3.90	%5.8	%0.17	%1.2	%2.45	%0.08	

المصدر: بالاعتماد على معطيات مديرية التأمين، وزارة المالية 2011-2017

من خلال الجدول السابق نجد أن منتجات التأمين التي توزع عبر شبابيك البنوك في الجزائر تتمثل في تأمينات الأشخاص، تأمينات الأخطار الفلاحية، تأمين الكوارث الطبيعية، تأمين القرض وتأمين الأخطار المتعددة للمهنيين المتعلقة بالمباني المهنية، وخلال فترة الدراسة فإن أكبر حجم للأقساط الموزعة عبر الشبابيك البنكية هي تأمينات الأشخاص والتي بلغ رقم أعمالها 4.3 مليار دينار جزائري والتي تمثل 32% من إجمالي أقساط التأمين على الأشخاص في نفس السنة، وتحتل منتجات التأمين على الأخطار الفلاحية المرتبة الثانية بحجم أقساط 274 مليون دينار جزائري.

من خلال الشكل ما سبق يتبين أن منتجات تأمينات الأشخاص تحتل المرتبة الأولى من الحصة السوقية لصيرفة التأمين حيث بلغت حصتها 90.3% سنة 2017 ويمثل تأمين المقترضين 46.3% منها والذي يرتبط بنشاط البنوك حيث تعتبر جزءاً لا يتجزأ من وثائق منح القروض، وتمثل منتجات التأمين على الأضرار مجتمعة حصة ضعيفة لم تتجاوز 9.7%.

4. الخاتمة:

توصلنا من خلال دراستنا إلى النتائج التالية:

- ✓ تبين أن البداية الفعلية للنشاط كانت سنة 2011 ذلك رغم انعقاد العديد من الاتفاقيات بين البنوك وشركات التأمين قبل 2011، هذا بالإضافة إلى أن حصة صيرفة التأمين من حجم الأقساط الموزعة خلال فترة الدراسة ضعيف جدا حيث لم تتجاوز 3.9% خلال فترة الدراسة، وتضم السوق 30 اتفاقية توزيع إلا أن الحصة الأكبر حققها اتفاقية صندوق التوفير والاحتياط (بنك)- شركة كارديف الجزائر.
- ✓ ضعف التنوع في منتجات التأمين التي تقدمها البنوك الجزائرية حيث أن أكثر منتج يتم تسويقه عبر البنوك هو تأمين المقترضين وذلك لارتباطه بالقروض الممنوحة، وهو يوزع بصورة شبه إجبارية حيث أن وثيقة تأمين المقترضين تعتبر جزءاً من ملف القرض الممنوح.
- ✓ تخضع عملية صيرفة التأمين لقوانين التأمين في حين أن القوانين البنكية اقتصررت على السماح للبنوك بتوزيع منتجات التأمين دون التفصيل في العملية، فالجهات المسؤولة عن رقابة صيرفة التأمين هي هيئات الرقابة التأمينية في الجزائر.

5. قائمة المراجع:

- ✓ أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، 2002، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، منشورات الحلبي، لبنان.
- ✓ فريد بن بوزيد، التأمين عبر القنوات المصرفية، مجلة التأمين العربي، العدد 46، عمان الأردن، سبتمبر 1995
- ✓ قندوز طارق، 2015، أساسيات التأمين المصرفي في ضوء العولمة المالية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- ✓ نبيل قبلي سفيان نقماري. (03-04 ديسمبر، 2012). التأمين المصرفي في الجزائر بين النظرية والواقع. الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير.
- ✓ الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض. (2003). الصادرة في 27 أوت 2003، العدد 52، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

- ✓ القرار المؤرخ في 06 أوت 2007، يحدد منتوجات التأمين الممكن توزيعها والمؤسسات المالية وما شابهها وكذا النسب القصوى لعمولة التوزيع، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 59، الصادرة في 23 سبتمبر 2007
- ✓ القرار المؤرخ في 20 فيفري 2008، يحدد النسبة القصوى لمساهمة بنك أو مؤسسة مالية في رأس مال شركة تأمين و/أو إعادة التأمين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 17، الصادرة في 30 مارس 2008.
- ✓ المرسوم التنفيذي 153/07، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، الصادرة 23 ماي 2007
- ✓ [https://www.cna.dz/index.php/Documentation/Travaux-du-CNA/Glossaire-trilingue/\(offset\)/50](https://www.cna.dz/index.php/Documentation/Travaux-du-CNA/Glossaire-trilingue/(offset)/50)
- ✓ Mark Teunissen, Bancassurance : Tapping into the banking strength, the Geneva papers on risk and insurance –issues and practice, volume 33, issue N°3, United Kingdom, 1st July 2008,